وتأسيساً على ذلك سيكون مجلس الحكم الذاتي الوارد في اتفاقيتي كامب ديفيد مقيّداً بالقانون، والذي أصبح بعد الأمر الرقم ٩٤٧ يشمل القوانين السابقة والأوامر العسكرية، ولن يكون بامكانه تعديلها او تغييرها، لأن سلطته ستنحصر في اصدار تشريعات ثانوية، كما هو الحال بالنسبة الى رئيس الادارة المدنية.

ونخلص، في الختام، الى ان انشاء نظام الادارة المدنية بموجب الأمر الرقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨١، أقـدمت عليه حكومة الاحتلال لضمان الابقاء على سيطرتها وسيادتها على المناطق المحتلة، ولقطع الطريق عن أي تنـازل جوهري في مفاوضات الحكم الذاتي، خاصة وان خطة الحكم الذاتي، وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد، تجعل امكانية احلال السلام في هذه المنطقة على مراحل، بحيث تتمخّض كل مرحلة عن أخرى. فالانطلاق الى مرحلة السلام سيبدأ من المرحلة التي ستكون الضفة الفلسطينية وقطاع غزة قد وصلتا اليها في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وهو ما يفسّر الخطوات المتسارعة لحكومة الاحتلال في احداث تغييرات تشريعية هامّة وملموسة في الاراضي المحتلة، ويرافقها خطوات متسارعة في مصادرة الاراضي وتشييد المستوطنات، وربطها ادارياً وقانونياً باسرائيل، ووصلها بشبكة مواصلات مع المناطق الاسرائيلية، من خلال اصدار وتنفيذ المشروع الهيكلي لمنطقة المركز، والمشروع الهيكلي الجزئي للطرق. ورافقها كذلك خطوات سريعة على المستوى السياسي؛ اذ سعت الى القضاء على القوى المعارضة للسياسة الاسرائيلية داخل وخارج المناطق المحتلة. فوضعت، في الداخل، حدّاً لنفوذ رؤساء البلديات وأعضاء لجنة التوجيه الوطني المعارضين للسياسة الاسرائيلية؛ وحاولت خلق قيادة بديلة تتمشّى مع الحل الاسرائيلي تمثّلت في روابط القرى. وعلى الصعيد الخارجي، شنّت القوات الاسرائيلية هجوماً على المقاومة الفلسطينية في لبنان، أدّى الى خروج المقاتلين من بيروت الى دول عربية عدّة. وبالتالي، فان انشاء الادارة المدنية يعتبر محاولة للتقرير المسبق لنتائج محادثات الحكم الذاتي، ونقطة تحوّل أساسية في النظام الاسرائيلي المتعلّق بالسيطرة على الفلسطينيين في المناطق المحتلة؛ اذ يتحوّل الاحتلال، بموجبها، من نظام مؤقت الى نظام دائم(٥٦).

ومع ان القيادة الاسرائيلية تصرّ، الى يومنا هذا، على ان الحكم الاداري الذاتي هو الاطار الذي تقبل به بخصوص أية مفاوضات تتعلّق بالمناطق المحتلة، الّا انها لا تزال تراهن على عامل الزمن، مسخّرة الضعف العربي وغياب خطة عربية للحرب أو السلام، لتحقيق سياستها التوسّعية، وذلك بالمضيّ قدماً في سياسة الاستيطان ومصادرة الاراضي، والتضييق على المواطنين ودفعهم نحو الهجرة الى الخارج، واحلال المستوطنين مكانهم وفق خطة بعيدة المدى تجعل من العرب مجرّد أقليات متناثرة ومحصورة، وسط المستوطنات والمستوطنين اليهود الذين سيزيد عددهم على مليوني مستوطن سنة ٢٠١٠، حسب خطة المنـظمة الصهيونية العالمية للمناطق المحتلة(٥٧). وقد يتحقّق لها ذلك، فعلاً، بفضل تزايد حدّة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، والتي رافقتها التصريحات الاسرائيلية المضادّة لأي حل سلمي، باعتبار ان الوقت قد حان لاقامة اسرائيل الكبرى(٥٨).

ولقد سبق للزعامة الاسرائيلية ان تخلّت عن تنفيذ السياسة التي بدأها بيغن، والمتعلّقة باعطاء العرب مهامّ الادارة المدنية بزعامة روابط القرى؛ اذ استغل شامير توقّف محادثات الحكم الذاتي، ومصرع الرئيس المصري أنور السادات، للاجهاز على الخطط الاسرائيلية التي تحول دون الاستيطان والضمّ التدريجي، فعمد الى تصفية روابط القرى، لكي لا تشكّل قوة سياسية دافعة نحو السلام، وأبقى على الادارة المدنية اطاراً شكلياً يخدم السياسات الاسرائيلية ويديرها المستوطنون.